

حيرة أميركية في أفغانستان: خوض الحرب أم بناء المؤسسات

تطوير القطاع الأمني لم يشغل بال صانعي السياسة الأميركيين قبل غزو البلاد وبعده



أفغانستان في مهب الريح بعد الانسحاب الأميركي

المساعدات الأمنية في أفغانستان، هناك خطوات قليلة يمكن للولايات المتحدة والشركاء الدوليين اتخاذها لتعزيز المساعدات الأمنية في المستقبل، سواء كانت مساعدات تقنية في أفغانستان أو غيرها من الدول.

وأول هذه الخطوات، هو أنه يتعين على الولايات المتحدة تطوير تفهم أكثر قوة لكيفية تعارض أي ظروف قتالية مع أهداف المساعدات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مختلف أجهزة الحكومة الأميركية تطوير تفهم مشترك للهدف المطلوب أن تحققه المساعدات الأمنية؛ إذ إن مفاهيم المساعدات الأمنية تختلف في ما بين أجهزة الحكومة الأميركية، حيث لدى كل منها أفكار للور الذي يجب أن تقوم به في السياسة الخارجية الأميركية.



لوران وودان
المخابرات الأميركية
لم تحسن التخطيط
لمرحلة ما بعد الحرب

وتخلص وودان ويوسف في ختام تقريرهما إلى أنه من أجل تعظيم فعالية المساعدات الأمنية، يتعين على الحكومة الأميركية وضع عقيدة أكثر تلاحماً للتعاون الأمني بين أجهزتها، تتضمن مجموعة مشتركة من التعريفات والأهداف والسياسات المتعلقة بالمساعدات الأمنية، والتي تربط بين المساعدات الأمنية والنقيصم والمراقبة والتقدير في إطار أهداف السياسة الخارجية الأوسع نطاقاً.

صانعي السياسة الأميركيين قبل غزو أفغانستان أو حتى بعده. وكانت للجهود العسكرية لقتال طالبان وتدمير الملاذات الأمنية لتنظيم القاعدة الأسبقية على كل شيء آخر، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالحاجة لتخطيط ما بعد الحرب، خاصة في القطاع الأمني، حسب ما ذكرته وودان. وقد صاحبت ذلك انتصارات مبكرة، بما في ذلك الهزيمة الواضحة لطالبان ونجاح الغزو، مما زاد من إغفال الحاجة للتركيز على إعادة بناء قوات الأمن الأفغانية.

هدوء خادع

أدى هدوء خادع في فترة ما بعد طالبان إلى عدم إعطاء المخططين العسكريين الأولوية للقطاع الأمني، رغم الحاجة الماسة للخدمات الأمنية الممتدة. ونتيجة لذلك كانت المساعدات الأمنية وبناء المؤسسات العسكرية متفككة وبالشسبة إلى التحديات الأمنية الأكثر إلحاحاً في أفغانستان.

ويرى الباحثان أن الأمر الأكثر مرارة هو أنه بينما تستعد الولايات المتحدة لسحب قواتها بالكامل بحلول سبتمبر المقبل، هناك تقارير بالفعل تفيد بأن أجهزة المخابرات الأميركية تفكر في التواصل مع قيادة الميليشيات العاملة خارج الهياكل الأمنية الأفغانية الرسمية، وهي إستراتيجية للاستثمار في عناصر غير تابعة للدولة تعترف بأهمية القطاع الأمني غير الرسمي وتطوّل أمده. وعلى الرغم من أنه من المستحيل تصحيح الأخطاء السابقة في مجال

ويعتبر التناقض بين أهداف خوض الحرب وبناء المؤسسات مجرد عامل بين كثير من العوامل وراء فشل الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي في بناء قوات أمن ممتدة في أفغانستان، ولكنه من أهم العوامل وأكثرها تجاهلاً، وللأسف من المحتمل تكراره. وأضافت وودان ويوسف أن الولايات المتحدة تشارك في تعاون أمني مع نحو 147 دولة في العالم، من خلال إجراءات مثل المساعدة المباشرة في مجال الأمن والتدريب والمناورات المشتركة وتسلح وتجهيز قوات الأمن.

ويعد هذا مشروعاً ينطوي على تحديات في ظل أفضل الظروف، ويتطلب قدراً متزايداً من العمل مما ينسحب إلى أن فعاليتها في تحقيق أهدافه المعلنة غير مؤكدة في أفضل الأحوال.

ومن الصعب التنبؤ بتداخل المساعدات مع الديناميكيات الاجتماعية، والسياسية، والأمنية المحلية وحتى من الأصعب إدارته. ولم تحظ أفغانستان بأفضل الظروف. فقد كانت الولايات المتحدة تقوم بجهودها الأكثر طموحاً المتعلقة بالمساعدات الأمنية بينما تخوض حرباً في نفس الوقت. وكما اكتشفت الولايات المتحدة فإن أهداف إدارة الجهود المتوازنة لإضعاف تقدم طالبان والقيام في نفس الوقت بإعداد قطاع أمني أفغاني رسمي كانت في الغالب متعارضة. وفي حقيقة الأمر، فإن خوض الحرب كان مهيمناً للغاية على التصور الأميركي في عام 2001 لدرجة أن تطوير القطاع الأمني وإصلاحه نادراً ما كان يشغل بال

بين مجموعات المجهدين في البلاد، بعد انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان عام 1989. وفي تقدير هؤلاء فإن الظروف الحالية داخل أفغانستان لا تبشر بالسلام بل تقدم وصفاً مثالية لحرب أهلية مرتقبة.

مستقبل محفوف بالمخاطر

يتوقع الكثير من المحللين مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر في أفغانستان، ومن الدلائل المبكرة على ذلك تصريح مسؤولين أفغان مؤخراً بأن مسلحي طالبان سيطروا على منطقتين جديدتين في أفغانستان في غضون ثلاثة أيام بناء على المكاسب العسكرية التي حققوها منذ البداية الرسمية لانسحاب القوات الدولية، وأن القوات الحكومية تخلت عن المنطقة الأخيرة دون الاشتباك مع المسلحين.

ومنذ الأيام الأولى للعمليات الأميركية في أفغانستان، تمارس الولايات المتحدة أمراً محيراً. فحتى أثناء تطوير الجيش الوطني الأفغاني كجزء من مشروع أوسع نطاقاً لبناء الدولة، بدأت القوات الأميركية تدريب وتمويل وحدات منفصلة تحت قيادة أمراء الحرب للمساعدة في مواجهة تنظيم القاعدة. وكانت تلك إلى حد كبير عمليات مستقلة دون تنسيق مع كابول.

وكان الكثيرون في تلك الوحدات يحصلون على مرتبات أعلى بكثير مما يقدمه الجيش الرسمي، مما أدى إلى تقليص الرغبة في الانضمام إلى الجيش وتمكين أسراء الحرب مما جعلهم في وضع أقوى من قوات الأمن التي يفترض أن الولايات المتحدة كانت تقوم بدعمها.

وكتبت آنجا مانويل وبيليبو سينجر في مقال نشرته مجلة فورين أفيرز في عام 2002 تعليقاً على هذا الأمر؛ أنه نتيجة لذلك لم تظهر أي خطة متماسكة لدمج أمراء الحرب أو تسريحهم وأنه "إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، يبدو من المؤكد تقريباً أن حلم إيجاد جيش يعتمد على نفسه يخدم الشعب الأفغاني سيكون مصيره الفشل".

وتقول لوران وودان مديرة برنامج مراقبة المساعدات الأمنية بمرکز السياسة الدولية الأميركي، وإلباس يوسف نائب مديرة برنامج مراقبة المساعدات الأمنية في تقرير نشرته مجلة ناشونال انترست الأميركية إنه مرت 20 عاماً تقريباً ويبدو أن هذه التنبؤات صدقت إلى حد كبير. فمازالت قبضة قوات الأمن على زمام الأمور في البلاد ضعيفة، وتواصل اعتمادها على الدعم الدولي، خاصة بالشسبة إلى السلاح الجوي. وزاد نفوذ طالبان باطراد، كما زادت سيطرتها على الأراضي، وقدرتها على تنفيذ هجمات منمنظمة، وشعرها بأنها كسبت الحرب.

تسارع الانسحاب الأميركي من أفغانستان المقرر أن يكتمل بحلول 11 سبتمبر 2021 بشكل كبير في الآونة الأخيرة ليلعب 50 في المئة من مجمل العملية، ويأتي ذلك في الوقت الذي تحقق فيه حركة طالبان مكاسب بسيطرته على مناطق عدة. ويعكس نجاح المتمردين فشل سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ غزوها للبلاد. وفيما وقع صناع السياسة الأميركية في التناقض والحيرة بين خوض الحرب أو المضي في بناء المؤسسات، إلا أنهم في المقابل غفلوا عن تطوير القطاع الأمني وإصلاحه، وهو ما تجلّى بشكل واضح في الأيام الأخيرة مع تدهور الأوضاع وعودة المخاوف من نشوب حرب أهلية جديدة.

واشنطن - تصاعد العنف منذ مطلع مايو الماضي في أفغانستان مع بدء المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات الأميركية من البلاد وذلك بامر من الرئيس جو بايدن، في خطوة عكست حسب المتابعين فشل السياسة الأميركية قبل غزو البلاد وبعده. وفيما تؤكد الإدارة الأميركية أن هذا الانسحاب يكتمل بحلول 11 سبتمبر، يحاول المتمردين الاستفادة من الفراغ الأمني الذي يعد أفضل هدية لهم، للسيطرة على بعض المناطق الخاضعة للحكومة.

ومنذ أمر الرئيس بايدن البدء بمغادرة الجنود الأميركيين في أبريل، سحب الأميركيون من هذا البلد ما يعادل 500 طائرة شحن من طراز سي - 17 محملة بالعتاد، وفقاً للقيادة المركزية للجيش الأميركي. كذلك سلموا أكثر من 13 ألف قطعة من المعدات لوكالة تابعة للبتاغون لإتلافها.

ويتعين على وزارة الدفاع الأميركية سحب آخر 2500 عسكري و16 ألف متعاقد مدني بحلول 11 سبتمبر في الذكرى السنوية لهجمات العام 2001 التي أدت إلى الغزو الأميركي للبلاد، ولم تمنح نكراها وتدابعتها بعد بالشسبة إلى الأميركيين. ويحذر خبراء محليون من أن رحيل القوات الأميركية من أفغانستان دون إقامة نظام حكم موثوق به قد يدفع البلد الذي مرزقه الحرب إلى أتون حرب أهلية جديدة.

وذكر مسؤولون الخميس أن مسلحي طالبان حققوا المزيد من المكاسب حيث سيطروا على مقاطعتين أخريين في أفغانستان، إحداهما مهمة إستراتيجية.

وأوضح عضو المجلس المحلي في إقليم باداخشان عبدالله ناجي نزارى ومحبوب الرحمن طلعت في تصريحات صحافية، أنه بعد يومين من الاشتباكات الكثيفة بين طالبان وقوات الأمن في مقاطعة أرغانتخ خوا في الإقليم، اضطر الجنود لمغادرة آخر نقاط التفتيش المتبقية التي كانوا متمركزين بها.

وأضاف أن قوات الأمن في مقاطعة شينبارتو انضمت إلى المسلحين نظراً لعدم تلقيهم أي إمدادات.

أسرار حرب غزة: «ليفياثان» غواصة إسرائيلية كانت تتدرب على عمل هجومي من بطن الحوت

وتدور تكهنات حول دور أسطول الغواصات من فئة دولفين التي يبلغ ثمن الواحدة منها حوالي 500 مليون دولار. وتنتظر إسرائيل لتسليم غواصة سادسة من الشركة الألمانية المصنعة. ويعتقد بعض المحللين أن هذا الطراز يمكنه إطلاق صواريخ نووية.

ويبلغ حجم الغواصة الواحدة حوالي ثلث حجم الغواصات الأميركية والروسية الضخمة التي تعمل بالطاقة النووية. وتسير بمحركات تعمل بوقود الديزل والكهرباء مما يجعل رحلاتها تحت الماء تقتصر على أسبوعين أو ثلاثة أسابيع والهدف منها أساساً حماية الساحل الإسرائيلي على البحر المتوسط.

غير أن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو كلف البحرية في 2019 بالتعامل مع العدو للدور الإيراني.

وفي يناير الماضي قامت إحدى الغواصات من فئة دولفين بزيارة البحر الأحمر الذي تعرضت فيه عدة سفن لها صلة بإيران لأعمال تخريب.

وخلال الزيارة أدار ريسان الغواصة جهاز البريسكوب لتفحص سفن البضائع العابرة على سطح المياه وأمر بالغوص إلى الأعماق ومحاكاة هجوم. وظهرت على لوحة العرض في غرفة التحكم أنابيب الطوربيدات وهي

مغمورة بالماء في ليفياثان ما يشير إلى استعدادها للانطلاق. وقال الضابط إن عدد أفراد الطاقم الرئيسي لتشغيل الغواصة من فئة دولفين يبلغ 45 فرداً متوسط أعمارهم 22 عاماً.

ويمكن زيادة العدد بنحو عشرة أفراد إضافيين للتدريب أو لتشرهم في مهام الضفادع البشرية.

وفي القاعدة الرئيسية في حيفا تحمي حظيرة محصنة الغواصات من



وحدة سرية معزولة في البحر لترصد الأعداء

حجم الصواريخ في حال نشوب صراع جديد، حسب استنتاجات الخبراء. ورأى محلل عسكري إسرائيلي أن الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة على إسرائيل خلال العملية الأخيرة "غيرت ميزان القوى إلى حد ما، باعتراف بعض الإسرائيليين".

وكتب عاموس هارثيل في تقرير نشرته صحيفة هارثس الإسرائيلية في الآونة الأخيرة "خلال الجولة الأخيرة من القتال في غزة، حققت حركة حماس إنجازاً عملياً مهماً من حيث عدد الصواريخ الهائل وقذائف الهاون التي أطلقت على إسرائيل".

وأضاف هارثيل "رغم أن القذائف تسببت في عدد قليل نسبياً من الضحايا الإسرائيليين، يبدو أن ميزان القوى بين الجانبين قد تغير إلى حد ما".

وتابع "نأله هذا الإنجاز اعتراف المتخصصين في الجانب الإسرائيلي، لقد نجحت حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى حد ما في تطوير صناعة عسكرية محلية في قطاع غزة".

وكان الجيش الإسرائيلي قد كشف مؤخراً في تصريح مكتوب لإطلاق حوالي 4350 صاروخاً على إسرائيل خلال العملية العسكرية الأخيرة التي استمرت 11 يوماً.

واعتبر محللون ومسؤولون أن الحرب الأخيرة التي دارت بين إسرائيل وحركة حماس وانتهت بوقف إطلاق النار، أثبتت قدرة الحركة الفلسطينية على بناء ترسانة من الصواريخ محلية الصنع باستخدام مواد مدنية وخبرات إيرانية إلى حد كبير.

وقد عملت حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيان، اللتان تعتبرهما واشنطن من التنظيمات الإرهابية، على تعزيز صواريخهما كماً وكيفاً منذ حرب غزة السابقة مع إسرائيل في 2014.

وتستخدم الجماعات الفلسطينية الصواريخ منذ سنوات. وقبل انسحاب إسرائيل من طرف واحد من قطاع غزة في 2005 كثيراً ما كانت مستوطناتها أهدافاً لنيران قذائف مورتير وصواريخ قصيرة المدى من فلسطينية قريبة منها.

ولم تصبح الصواريخ السلاح المفضل لدى حماس إلا بعد ظهور الجدار العازل الذي بدأت إسرائيل في إقامته حول الضفة الغربية وعبرها في 2003 مما زاد من صعوبة عبور المجرمين الانتحاريين والمسلحين إلى إسرائيل وتنفيذ هجماتهم.

وبالنسبة إلى إسرائيل ورغم أهمية ترسانتها العسكرية إلا أن دفاعاتها الجوية قد لا تكون ذات يوم كافية لعرقلة

دان وليامز

القدس - عندما تفجر القتال في غزة الشهر الماضي وانهاالت الصواريخ على إسرائيل لم يعلم الرجال على متن الغواصة ليفياثان عن الأمر شيئاً، في الوقت الذي نجحت فيه صواريخ حماس في إصابة أهدافها بدقة.

إسرائيل تنتظر تسليم غواصة سادسة من فئة دولفين، وحسب الخبراء بإمكان هذا الطراز إطلاق صواريخ نووية

وكانت الغواصة في مهمة تدريبية في أعماق البحر وكانت تنشر أخباراً موجزة فقط ثبت للطاقم حتى لا يشغل عن مهمته.

وأوضح ضابط نو رتبة رفيعة بالبحرية لوكالة رويترز على متن الغواصة في أول زيارة من نوعها لوسائل الإعلام الأجنبية لهذه الغواصات "نحن وحدة سرية إلى حد ما ومعزولون في البحر. وادأنا يتوقع على تركيزنا".